

المجلس (٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَّكَاتُهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَتْمَانُ الْأَكْمَلَانُ عَلَىٰ
الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَىٰ أَلِهٖ وَصَاحِبِهِ أَجْمَعِينَ.

□ أَمَّا بَعْدُ:

فَمَرْحَبًا بِكُمْ يَا معاشرِ الْفَضَلَاءِ فِي مَجْلِسِ عِلْمٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُرجُى خَيْرٍ وَبَرَّهُ، وَنَرْجُو بِهِ أَنْ تَتَنَزَّلَ عَلَيْنَا السَّكِينَةُ، وَأَنْ تَغْشَانَا الرَّحْمَةُ، وَأَنْ يَذْكُرَنَا
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَنْ عِنْدَهُ، وَأَنْ يَعْطِنَا رَبُّنَا سُؤْلَنَا، وَيَجْعِلَنَا مِمَّا نَسْتَجِيرُ مِنْهُ، وَيَكْتُبَنَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَنْ
نَفْوزَ فِيهِ بِأَجْرِ الْحَاجِ الَّذِي تَمَّ حَجَّهُ وَأَجْرِ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا فِيهِ عِلْمًا نَافِعًا لَنَا وَلِغَيْرِنَا.

نوَاصِلُ شِرْحَنَا لِرِسَالَةِ (الدرة المختصرة في محسن الدين الإسلامي)، لِإِلَمَامِ الْمُتَفَنِّنِ الشِّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ نَاصِرِ بْنِ سَعْدِيِ السَّعْدِيِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسَائِرِ عَلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَنَوَاصِلُ القراءَةَ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ
وَالْتَّعْلِيقَ عَلَيْهَا، فَيَتَفَضَّلُ الابْنُ نُورُ الدِّينِ وَفَقِهُ اللَّهِ وَالسَّامِعِينَ يَقْرَأُونَا مِنْ حِيثِ وَقْفَنَا.

(الْمَتْن)

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ وَعَلَىٰ أَلِهٖ
وَصَاحِبِهِ، أَمَّا بَعْدُ؛ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا، وَلِشَيْخِنَا، وَالسَّامِعِينَ.

□ قَالَ الْعَالَمَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِ رَحْمَةُ اللَّهُ تَعَالَى فِي رِسَالَتِهِ (الدرة المختصرة في محسن الدين الإسلامي) : يَزِيدُ هَذَا بَيَانًا وَإِيْضًا حَالِمًا إِنَّ دِينَ إِلَسْلَامٍ دِينُ رَحْمَةٍ وَبَرَكَةٍ وَإِحْسَانٍ، وَحَثٌّ عَلَىٰ
مَنْفَعَةِ نَوْعِ الْإِنْسَانِ.

(الشَّرْح)

هَذَا الْمَثَالُ الرَّابِعُ مِنَ الْأَمْثَالِ الْكُلِّيَّةِ الَّتِي يَظْهُرُ فِيهَا حُسْنُ إِلَسْلَامٍ وَبَهَاؤُهُ، وَكِمالُهُ، وَالْحِكْمُ الْعَظِيمَةُ فِيهِ؛
فَفِيهَا مَحَاسِنُ إِلَسْلَامٍ، وَهُوَ أَنَّ إِلَسْلَامًا دِينُ الرَّحْمَةِ؛ فَالْقُرْآنُ كِتَابُ رَحْمَةٍ، قَالَ تَعَالَىٰ: «وَنَزَّلْ مِنَ الْقُرْآنِ مَا

هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٢﴾ [الإسراء: ٨٢]، والرسول محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبِيُّ الرَّحْمَةِ قال الله عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾ [الأنباء: ١٠٧].

وأمر الإسلام بالرحمة للخلق، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السَّمَاوَاتِ»، رواه أبو داود، والتزمي، وصححه الألباني، وقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سأله رَجُلٌ فقال يا رسول الله: «إِنِّي أَذْبَحُ الشَّاةَ وَأَرْحَمُهَا، فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَالشَّاةُ إِنْ رَحِمْتَهَا رَحِمْكَ اللَّهُ»، رواه الإمام أحمد، فالإسلام دين الرحمة للخلق كلهم حتى الحيوانات العجميات؛ ولذلك أخبرنا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الله غفر لبغى رحمت كلباً رأته يأكل الثرى من العطش، فنزع عن موقعها فملأته ماءً فأستقرت، فغفر الله عَزَّ وَجَلَّ هَا هذا الإسلام العظيم، وهذا الدين العظيم فيه هذا الحُسْنُ الْعَظِيم؛ وهو أنه دين الرَّحْمَةِ، ويترفع على ذلك أن من الرحمة فيه للخلق الحرص على نفعهم كما سيأتي بيانه إن شاء الله عَزَّ وَجَلَّ.

والشيخ هنا قال: "وَحَثٌ على منفعة نوع الإنسان"، فنعم في ديننا نفع الناس مما يُحْمَدُ، وما يُثَابُ عليه الإنسان، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ النَّاسِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ»، رواه الضياء في المختار، وحسنه الألباني، وقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحَبُّ النَّاسَ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ»، رواه الطبراني، وذكره الألباني في الصَّحِيحَةِ، فمن نفع الناس كان من خيار الناس وأحباب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَالْحَظْوَانُ أَنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ»، وهذا يشمل الناس جميعاً سواء كانوا مسلمين، أو كانوا غير مسلمين، وهذا حُسْنٌ، وبهاءٌ، وجمالٌ، وكمالٌ في ديننا من أعظم المحسن وأجملها.

(المتن)

□ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فما عليه هذا الدين من الرَّحْمَةِ، وحسنِ الْمُعَامَلَةِ، والدعوة إلى الإحسان، والنَّهْيُ عن كل ما يضاد ذلك هو الذي سير نوراً وضياءً بين ظلمات الظلم، والبغى وسوءِ الْمُعَامَلَةِ، وانتهاكِ الْحُرْماتِ.

(الشرح)

نعم ما في الإسلام من الرَّحْمَةِ، والإِحْسَانِ، والحتّ على نفع الناس، والحتّ على الصدق مع الناس أجمعين، والحتّ على حُسْنِ المعاملة للناس، كان كالنور الجاذب إلى الإسلام، فدخل الناس في دين الله

أفواجاً بسبب حُسْنِ مُعَامَلَةِ الْمُسْلِمِينَ لِلنَّاسِ، وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَعِيشُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا رَأَوُا حُسْنَ الْإِسْلَامِ إِذَا طَبِقَ الْإِسْلَامُ كَمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجِدُونَ الْإِسْلَامَ إِلَّا مَنْ لَمْ يَرِدِ اللَّهُ هَدَايَتَهُ وَيَسِّلِمُونَ، وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ ضُرُبِ الْجَزِيرَةِ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعِيشَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكُفَّارِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْبِلَادِ.

وَإِنَّمَا يَدْخُلُ تَحْتَ حُكْمِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّهُ إِنْ رَأَى مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ يُرْجِى أَنْ يَدْعُوهُ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَإِنْ يَدْخُلُ فِي الْإِسْلَامِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضُرَبَ لَنَا أَرْوَعُ الْأُمَّةِ؛ فَإِنَّهُ زَارَ الصَّبِيَّ الْيَهُودِيَّ الَّذِي مَرَضَ وَدَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ لَأَنَّ يُسْلِمَ فَنَظَرَ إِلَيْهِ إِلَى أَيْمَانِهِ أَوْ إِلَى أَيْمَانِ الْغَلامِ إِلَى أَيْمَانِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَطْعِمْ أَبَا الْقَاسِمِ فَأَسْلَمَ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ بِي مِنَ النَّارِ فَحُسْنُ مُعَامَلَةِ الْمُسْلِمِينَ نُورٌ يُضِيءُ صِدُورَ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ، وَيَجْذِبُهُمْ إِلَى حُبِّ الْإِسْلَامِ، وَلِرَبِّهِ إِلَى الْإِسْلَامِ.

(المتن)

□ قَالَ: وَهُوَ الَّذِي جَذَبَ قُلُوبَ مَنْ كَانُوا قَبْلًا مَعْرِفَتَهُ أَلَّا أَعْدَائِهِ حَتَّى اسْتَظْلَلُوا بِظِلِّهِ الظَّلِيلِ، وَهُوَ الَّذِي عَطَفَ وَحْنَى عَلَى أَهْلِهِ حَتَّى صَارَتِ الرَّحْمَةُ، وَالْعَفْوُ، وَالْإِحْسَانُ يَتَدَفَّقُ مِنْ قُلُوبِهِمْ عَلَى أَقْوَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ.

(الشرح)

وَسَيَّئَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ قَلِيلٍ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَحْبُّ بَعْضَهُمْ بَعْضًا، وَيَحْرِصُ بَعْضُهُمْ عَلَى نَفْعِ بَعْضٍ.

(المتن)

□ قَالَ: وَتَخَطَّاهُمْ إِلَى أَعْدَائِهِ حَتَّى صَارُوا مِنْ أَعْظَمِ أُولَائِهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ فِيهِ بِحُسْنِ بَصِيرَةٍ وَقُوَّةٍ وَجَدَانٌ، وَمِنْهُمْ: مَنْ خَضَعَ لَهُ، وَرَغَبَ فِي أَحْكَامِهِ، وَفَضَّلَهَا عَلَى أَحْكَامِ أَهْلِ دِينِهِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعَدْلِ وَالرَّحْمَةِ.

(الشرح)

أَيِّ: مِنَ الْكُفَّارِ مَنْ عَاشَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَظَهَرَ لَهُ حُسْنُ الْإِسْلَامِ بِمَا رَأَهُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَحُسْنِ مُعَامَلَةِ فَرَأَى أَهْمَّهُمْ يُهْدَوْنَ إِلَيْهِ، وَيُعْطَوْنَهُ، وَيُرْحَمُونَهُ، وَيُدْفَعُونَ عَنْهُ الْاعْتِدَاءَ، فَبَانَ لَهُ حُسْنُ الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ، وَمِنْهُمْ: مَنْ بَقِيَ عَلَى كُفْرِهِ، لَكِنَّهُ فَضَّلَ أَنْ يَعِيشَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ لِمَا رَأَى مِنَ الْعَدْلِ وَالرَّحْمَةِ، وَالْإِحْسَانِ.

(المن)

□ قال رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: المثال الخَامِسُ: دِينُ الإِسْلَامُ هُوَ دِينُ الْحِكْمَةِ، وَدِينُ الْفَطْرَةِ، وَدِينُ الْعُقْلِ
وَالصَّالِحِ، وَالفَلَاحِ.

(الشرح)

هذا المثال الخَامِسُ من الأمثلة الكلية التي فيها محسنات الإسلام، وهو أنه دين الحكمة، فهو محكمٌ
وفيه حِكْمٌ؛ لأنَّه تنزيلٌ من حكيمٍ علِيمٍ رَءُوفٍ رَّحِيمٍ، قال تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ
عَلِيمٍ﴾ [النَّمَل: ٦]، وهو دين الفطرة؛ فالله خلق الإنسان على الفطرة التي هي الإسلام قال الله عَزَّ وَجَلَّ:
﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلنَّاسِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]

وقال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مُولُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفَطْرَةِ فَأَبْوَاهُ يَهُودَانِهُ، أَوْ يَنْصَرَانِهُ أَوْ
يُمْجِسَانِهُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ، مَا مِنْ مُولُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفَطْرَةِ، وإنما يكتسب صفة اليهودية بوالديه إن كانا
يهوديين، وبتراثهما، ويكتسب صفة النصرانية بوالديه إن كانوا ناصريين، فهو ناصري حتى يبلغ ونرى ما
يَكُونُ، أَوْ يَسْلُمُ وبتراثهما في بيان على هذا، وكذلك في المجوسية. الحديث في الصحيحين.

والإسلام موافقٌ للفطرة، ولا يضادُّ الفطرة أبداً، ولَكِنَّهُ يَهْذِبُها، ويَكْمِلُها بما يليق بكرامة الإنسان،
فمثلاً الشهوة في الإنسان فطرة، الشهوة في الإنسان ذكرًا كان أَوْ أنثى فطرة، ولم يحرّم الإسلام الشهوة، لكنَّهُ
يَهْذِبُها، فشرع وضعها فيما يليق بكرامة الإنسان، ومكانة الإنسان، ومنع منها ما لا يليق بكرامة الإنسان،
الإسلام ما حرم على الإنسان ما تدعو إليه فطرته.

ولَكِنَّهُ يَهْذِبُ هَذِهِ الفطرة بما يصلح الإنسان، ويليق بكرامة الإنسان؛ وهو أيضًا دين العَقْلِ، فما أمر
الإسلام بشيءٍ، وَقَالَ الْعُقْلُ: ليته لم يأمر به، وما نهى الإسلام عن شيءٍ، وَقَالَ الْعُقْلُ: ليته لم ينه عنه،
ونقصد بالعقل الصحيح السالم من التلويث بالشبهات أو الشهوات، وهو دين يأمر بالتعقل،
والتفكير، والتدبر والنظر في الآيات الكونية، وهو دين الصَّالِحِ وَالْفَلَاحِ، أمر بالإصلاح، ونهى عن
الإِفْسَادِ.

وجاء الناس بكل مصلحةٍ، ونهى عن كل مفسدة، والمصلحة يا إخوه هي المصلحة الخالصة أَوْ
الغالبة، إما أنها مصلحة ما فيها مفسدة، وإما أنها مصلحة معها مفسدة، لكنَّ المصلحةُ أَغلبُ والمفسدةُ هي

الضرر والفسادُ الخالص، أوْ الغَالِب، أوْ المساوي؛ لأنَّه إذا تساوت المصلحة، والمفسدة، فهذا مفسدة؛ لأن درء المفسدة عند العقلاء أولى من جلب المصلحة.

ولذلك الإنسان دائمًا يبدأ بدرء المفسدة، وأنا دائمًا أقرب المسألة لإخوة بحال الطلاب في الاختبارات، إذا اختر الطالب ولقي الطالب الشيخ أول ما يسأله، يقول الشيخ: بشرنا عسى ما فيه رسوبي، فإذا قال له الشيخ: لا، الحمد لله الجميع قد نجح، قال: عسى الدرجات طيبة، فينظر في المصلحة، فعناء العقلاء بدرء المفسدة مقدمة على عنايتهم بجلب المصلحة، وهذا شأن الإسلام، فما نهى الإسلام عن مصلحة خالصٍ أوْ غالبة، وإنما ينهى عن المفاسد.

الله عزَّ وجلَّ ما أمرنا بالمؤمرات ليتبينا لا والله، وإنما أمرنا بها لصلاحنا؛ لأن فيها خيراً، وفيها نفعنا، في ديننا ودنيانا، وما نهانا عن شيءٍ ليحرمنا لا والله، وإنما نهانا عن الأشياء التي تُهيء عنها؛ لأن فيها ضررنا، وفيها مفاسد تعود علينا؛ ولذلك يا عبد الله إياك أن تعارض أمر الله برأيك وظنك أن فيه مصلحة، لا والله، وإياك أن تعارض نهي الله برأيك أبداً، إياك أن تعارض أمر الله برأيك وظنك أن فيه مفسدة، وإياك أن تعارض نهي الله برأيك وظنك أن في المنهي عنه مصلحة أبداً والله يا عبد الله ما أمرك الله بشيء إلا وفيه مصلحة، وما نهاك عن شيءٍ إلا وفيه مفسدة.

(المتن)

□ **قالَ رَحْمَهُ اللَّهُ:** يوضّحُ هذا الأصلَ ما هو محتوٍ عليه من الأحكام الأصولية والفروع التي قبلها الفطر والعقول، وتنقاد لها بوازع الحق والصواب.

(الشرح)

يعني مقصود الشيخ أنه لا يوجد في الإسلام شيءٌ يخالف الفطرة السوية، والعقل الصحيح أبداً لا في كبير، ولا في صغير، بل لو عرضت الإسلام جزءاً جزءاً على الفطرة السوية، والعقل الصحيح لقبل ذلك، بل لأستحسن ورأه خيراً؛ لأن ما في الإسلام يا إخوة حُسنُه يظهر للعقل، ولكنه على قسمين: ✓ قسم يدرك العقل ابتداءً حُسنُه، مثل: الصدق، العقل يدرك أن الصدق حسن، ومثل: العفة العقل يدرك أن العفة حسنة.

✓ وقُسْمٌ يُظَهِّرُ لِلْعُقْلِ حُسْنَهُ إِذَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ، الْعُقْلُ مَا يَعْرَفُهُ ابْتِدَاءً، لَكِنْ إِذَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ عُرِفَ الْعُقْلُ حُسْنَهُ وَقَبْلَ حُسْنَهُ كَمَا فِي تَفَاصِيلِ الْعِبَادَاتِ.

(الْمُتَنَ)

◻ قَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ: وَمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنِ الْإِحْكَامِ وَحُسْنُ الانتِظَامِ.

(الشَّرْح)

أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ مُحَكَّمَةٌ، لَا تَعَارُضُ، وَلَا تَتَدَافَعُ، وَإِنَّمَا يَقُعُ التَّعَارُضُ فِي اجْتِهَادَاتِ الْعُلَمَاءِ، أَمَّا أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ، فَلَا تَعَارُضُ بَيْنَهَا، وَلَا تَدَافَعُ بَيْنَهَا، بَلْ هِيَ فِي غَايَةِ الْإِحْكَامِ، وَفِي غَايَةِ الانتِظَامِ.

(الْمُتَنَ)

◻ قَالَ: وَأَنَّهَا صَالِحةٌ لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ.

(الشَّرْح)

بَلْ تَقُولُ: أَنَّهَا صَالِحةٌ مَصْلَحَةٌ لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَهَذَا مِنْ حُسْنِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّكَ حِشَمًا وَضَعْتَهُ مِنَ الْأَرْضِ أَصْلَحَ، وَكَانَ صَالِحًا، لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى أَرْضٍ، وَلَا عَلَى قَوْمٍ، وَلَا عَلَى لَوْنٍ، هُوَ دِينُ الْجَمِيعِ، فَحِيثُ مَا وَضَعْتَهُ، وَنَقْلَتَهُ إِلَى مَكَانٍ كَانَ صَالِحًا لَهُ وَمَصْلَحَةً لَهُ، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ هَذَا الدِّينِ وَحُسْنِهِ.

(الْمُتَنَ)

◻ قَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ: فَأَخْبَارُهُ كُلُّهَا حَقٌّ وَصَدِيقٌ.

(الشَّرْح)

مَقْصُودُ الشَّيْخِ أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَصَحَّتْ بِهِ السُّنَّةُ، فَهُوَ صَادِقٌ؛ صَحِيحٌ، وَلَا يَمْكُنُ أَنْ يُرَدَّهُ عَقْلٌ صَحِيحٌ، وَلَا عِلْمٌ صَحِيحٌ.

(الْمُتَنَ)

◻ قَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ: لَمْ يَأْتِ وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَأْتِي عِلْمٌ سَابِقٌ أَوْ لَاحِقٌ بِمَا يَنْقُضُهَا أَوْ يَكْذِبُهَا.

(الشَّرْح)

بَلْ هِيَ الَّتِي تَنْقُضُ مَا يَظْنُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْأَرْضِ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ بَعْضُ أَهْلِ الْأَرْضِ قَدْ يَظْنُونَ شَيْئًا أَنَّهُ عِلْمٌ مِثْلُ نَظَرِيَّةِ أَنَّ أَصْلَ الْإِنْسَانِ قَرْدٌ، هَذَا يَظْنُهُ بَعْضُ النَّاسِ عَلَيْهِ وَيَدْرِسُونَهُ مَعَ أَنَّ الْعُقْلَ لَوْ سَلَمَ لِرَدَّهُذِهِ

النظيرية أصلًا، كيف يرضى إنسانٌ أن يقولَ عَنْ نفسه إنَّ أصلَهُ قرد، الإسلامُ أبطلَ هذا العلمَ ونقضَه، فإنَّ أصلَ الإنسانَ آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي خلقَه اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بيده من ترابِ الْأَرْضِ فوقَ السَّمَاوَاتِ. إذاً من المحالِ أنْ ينقضَ علمٌ صحيحٌ شائعاً جاءَ في القرآنِ أوْ صحَّتْ به السُّنَّةُ، ولكنَّ القرآنَ والسُّنَّةَ قدْ ينقضُ بهما مَا يظنه بعضُ الناسَ علَمًا.

(المتن)

□ **قَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ:** وإنما العلوم الحقة كلها تؤازرها وتؤيدُها، وهي أعظم برهانٍ على صدقها، وقد حقّ المحققون المنصفون أن كل علمٍ نافعٍ دينيٍّ، أو دنيويٍّ، أو سياسيٍّ، فقد دَلَّ عليه القرآن دلالةً لا ريبَ فِيهَا.

(الشرح)

المقصودُ أنَّ كلَ شيءٍ نافعٍ للناس قد دَلَّ عليه القرآن والسُّنَّةُ، إما بالإجمالِ، وإِمَّا بالتفصيلِ، وقد سمعْتُ من شيخنا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في عدة مجالس قصةً وأظنُّ إني ذكرتها لكم حيث ذكر لنا في عدة مجالس أنَّ رجلاً غير مسلم كان مع عالمٍ من علماء المسلمين في مطعم، فَقَالَ: أنتم تقولون في القرآن تبيان كل شيءٍ، قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَقُولُ هَذَا، قال: فأخبرني كيف يُصنع هذا الطعام؟ قال: طيب، نادى صاحب المطعم، وَقَالَ: كيف يُصنع هذا الطعام، قال: يُصنع كذا، وَكَذَا، قال: اسمع قال هذا ليس من القرآن، قال: بل من القرآن، اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الْدِّيْنِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. فالقرآن دَلَّنا إِمَّا على طريقة معرفةِ الخير، وإِمَّا على تفصيلِ الخير، وكذا سُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(المتن)

□ **قَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ:** فليس في شريعة الإسلام ما تحيله العقول، وإنما فيه ما تشهد العقول الزكية بصدقه، ونفعه، وصلاحه، وكذلك أوامرها ونواهيه كلها عدلٌ لا ظلمٌ فِيهَا.

(الشرح)

الإسلامُ قَامَ على العدلِ، وأمر بالعدل، كُلُّ مَا في الإسلام عدلٌ لا ظلمٌ فِيهِ، وأمر بالعدل بين الناس، وتکليف الناس عدلٌ؛ لأنَ التکليفَ، إما أمر، وفيه منفعة، وإما نهيٌّ، وفي فعل منهیٍ عليه مفسدة، وفي امتثال النهي درءٌ لهذه المفسدة.

(المن)

□ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَمَا أَمْرَ بِشَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ خَيْرٌ خَالِصٌ أَوْ رَاجِحٌ، وَمَا نَهَا إِلَّا عَنِ الشَّرِّ الْخَالِصِ، أَوْ
الذِّي مَفْسُدَتُه تَزِيدُ عَلَى مَصْلَحَتِه.**

(الشرح)

ونزيد القسم الثالث: وهو الذي مفسدته تساوي مصلحته، لكن يبدو والله أعلم أن الشيخ يختار القول أنه لا يوجد في الدنيا أمرٌ تساوى مصلحته مع مفسدته، وهذا اختيار ابن القيم رحمه الله والراجح والله أعلم أنه يوجد، لكنه نسبيٌّ، يعني قد أرى أنها متساوية، وترى أنت أن المفسدة راجحة.

(المن)

□ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكُلَّمَا تَدْبَرَ الْلَّبِيبُ أَحْكَامَهُ، ازْدَادَ إِيمَانًا بِهَذَا الْأَصْلِ، وَعْلَمَ أَنَّهُ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ
حَمِيدٍ.**

(الشرح)

كُلَّمَا أَعْدَتَ النَّظَرَ، وَكَرَرَتَ النَّظَرَ فِي أَحْكَامِ الإِسْلَامِ، كُلَّمَا ظَهَرَ لَكَ فِيهَا تَامُ الْإِحْكَامِ؛ فَالإِسْلَامُ كَالسَّمَاءِ مِمَّا أَعْدَتَ النَّظَرَ لَنْ تَرِي فِيهَا فَطُورًا، وَكَذَلِكَ دِينُ اللَّهِ.

(المن)

□ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَثَالُ السَّادُسُ: مَا جَاءَ بِهِ هَذَا الدِّينُ مِنَ الْجِهَادِ، وَالْأَمْرُ بِكُلِّ مَعْرُوفٍ، وَالنَّهِيُّ
عَنِ كُلِّ مُنْكَرٍ.**

(الشرح)

هذا المثال السادس من الأمور الكلية التي فيها محسن الإسلام؛ وهو الجهاد في سبيل الله بصفته، وأحكامه؛ فالجهاد الشرعي بشروطه التي قررناها في الفقه، وبينها من محسن الإسلام، إذ هو إما دفاع عن الحق، وإما دفاع عن أهل الحق؛ لأنَّ الْجَهَادَ كَمَا عَلِمْنَا فِي الْفَقْهِ نَوْعَانِ:

- جهاد طلب.
- وجهاد دفع.

أما جهاد الطلب، فمقصوده الدفاع عن الحق لإيصال الحق إلى الخلق؛ لأنَّ الظلمة يمنعون وصول الإسلام إلى الناس، فالمسلمون يجاهدون لإيصال الحق إلى الخلق، يدافعون عن الحق، وعن حق الخلق في

سَمَاعُ الْحَقِّ، وَجَهَادُ الدِّفْعِ هُوَ دِفَاعٌ عَنْ أَهْلِ الْحَقِّ، وَهَذَا أَمْرٌ يَقْرَرُهُ الْعُقَلَاءُ، وَيَقْبِلُهُ الْحُكَمَاءُ، كَذَلِكَ الْجَهَادُ فِي إِسْلَامِ فِيهِ حَكْمٌ عَظِيمٌ، وَإِحْسَانٌ عَظِيمٌ لَيْسَ كَفْتَالَ غَيْرِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا حُسْنُ مُعَامَلَةِ الْأَسْرَى، فَإِنْ هَذَا مَا يَقْرَرُ فِي كِتَابِ الْفَقِهِ، وَلَوْ عَدْتُمْ إِلَى شِرْحَنَا لِكِتَابِ الْجَهَادِ مِنْ دَلِيلِ الطَّالِبِ لِرَأْيِتُمْ هَذِهِ الْمَحَاسِنَ الْكَثِيرَةِ فِي الْجِهَادِ.

كَذَلِكَ مِنْ هَذَا الْكُلِّي الَّذِي فِيهِ مَحَاسِنُ الدِّينِ: "الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ بِمَعْرُوفٍ، وَالنَّهِيُّ عَنِ الْمُنْكَرِ بِغَيْرِ مُنْكَرٍ" ، فَهُوَ دَلَالَةٌ عَلَى الْخَيْرِ، وَنَهْيٌ عَنِ الشَّرِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠] **فَيَقُولُ قَائِلُ مِنْكُمْ:** لِمَاذَا جَمَعَ الشَّيْخُ بَيْنَ الْجَهَادِ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهِيِّ عَنِ الْمُنْكَرِ؟ **يَقُولُ:** لِأَنَّهُ يَجْمَعُ الْجَهَادَ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهِيِّ عَنِ الْمُنْكَرِ دُفْعُ الشَّرِّ الْحَسِيِّ، وَفِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهِيِّ عَنِ الْمُنْكَرِ دُفْعُ الشَّرِّ الْمَعْنَوِيُّ الَّذِي هُوَ الْمَعَاصِيَ.

(المتن)

□ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:** إِنَّ الْجَهَادَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مَقْصُودٌ بِهِ دُفْعُ عَدُوَّنَا الْمُعْتَدِلِينَ عَلَى حُوقُوقِ هَذَا الدِّينِ، وَعَلَى رَدِّ دُعُوتِهِ، وَهُوَ أَفْضَلُ أَنْوَاعِ الْجَهَادِ لِمَا يُقصَدُ بِهِ جَشْعٌ، وَلَا طَمْعٌ، وَلَا أَغْرِاضٌ نَفْسِيَّةٌ.

(الشرح)

نَعَمْ، الْجَهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُقْصِدُ بِهِ الدِّنِيَا، بَلْ إِنَّ الْمُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ شَرِطُ جَهَادِهِ أَنْ يُقْصِدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَا تُرَادُ بِهِ الدِّنِيَا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْخَيْرُ، وَالْدِفْعَ عَنِ الْحَقِّ، وَلَا اعْتِدَاءُ فِيهِ، وَلَا ظُلْمٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ يَنْهَا عَنِ الْاعْتِدَاءِ، وَيَنْهَا عَنِ الْظُّلْمِ.

(المتن)

□ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:** وَمِنْ نَظَرِي إِلَى أَدْلَهُ هَذَا الْأَصْلُ، وَسِيرَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ مَعَ أَعْدَائِهِمْ عَرِفَ بِلَا شَكٍ أَنَّ الْجَهَادَ فِي الْضَّرُورِيَّاتِ، وَدُفْعَ عَادِيَةَ الْمُعْتَدِلِينَ.

(الشرح)

يَدْخُلُ فِي الْضَّرُورِيَّاتِ؛ لِأَنَّ فِي الْجَهَادِ حَفْظَ الدِّينِ، وَحَفْظَ الدِّينِ أَعُلُّ الْضَّرُورِيَّاتِ.

(المن)

□ **قَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ:** وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايَةُ الْمُنْكَرِ لَمَّا كَانَ لَا يُسْتَقِيمُ هَذَا الدِّينُ إِلَّا
بِاسْتِقَامَةِ أَهْلِهِ عَلَى أَصْوَلِهِ وَشَرَائِعِهِ، وَامْتِثَالُ أَوْامِرِهِ التِّي هِيَ الْغَايَا فِي الصَّلَاحِ.

(الشرح)

وهذا يحتاج إلى الأمر بالمعروف.

(المن)

□ **قَالَ:** وَامْتِثَالُ أَوْامِرِهِ التِّي هِيَ الْغَايَا فِي الصَّلَاحِ، وَاجْتِنَابُ نُواهِيهِ التِّي هِيَ شُرُّ وَفَسَادٌ.

(الشرح)

وهذا يحتاج إلى النهي عن المنكر.

(المن)

وكان أهله ملتزمين بهذه الأمور، ولكي لا تزيّن بعضهم نفوسهم الظالمة التجربة على بعض المحرمات، والتقصير عن أداء المقدور عليه من الواجبات، وكان ذلك لا يتم إلا بأمر ونهي بحسب ذلك، كان ذلك من أجل محسن الدين، ومن أعظم الضروريات لقيامه. كما أن في ذلك تقويم المعوجين من أهله، وتهذيبهم، وقمعهم عن ردائل الأمور، وحملهم على معاليها.

(الشرح)

إنكار المنكر كما عرفنا مراراً درجات، وبحسب المنكر، فقد يكون باليد، وقد يكون باللسان، وقد يكون بالقلب، وكله إنكار للمنكر، وقد فصلنا هذا في شرحنا على الأربعين النووية، وبيننا حسن الإسلام في هذا الباب العظيم.

(المن)

□ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَا إِطْلَاقُ الْحَرَّيْةِ لَهُمْ، وَهُمْ قَدْ التَّزَمُوهُ وَدَخَلُوا تَحْتَ حُكْمِهِ، وَتَقِيَّدُوا بِشَرَائِعِهِ**
فَمِنْ أَعْظَمِ الظُّلْمِ وَالضُّرُرِ عَلَيْهِمْ، وَعَلَى الْمُجَتَمِعِ خَصْوَصًا الْحِقْوَقُ الْوَاجِبَةُ الْمُطْلُوبَةُ شَرْعًا، وَعَقْلًا
وَعُرْفًا.

(الشرح)

لا يَصْلُحُ النَّاسُ أَنْ يَتَرَكُوا هَمَّاً، لَا يُؤْمِنُونَ، وَلَا يُنْهَوْنَ، وَلَا يُزَجِّرُونَ، وَلَا يُعَاقِبُونَ مِنْ قَبْلِ مِنْ لَهُ
الْحُقْقُ فِي الْعِقَوْبَةِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ تُرُكَ النَّاسُ هَكَذَا الْقَلِّ الْخَيْرُ، وَكَثُرَ الشُّرُّ، وَعَظِيمُ الْفَسَادِ، وَأَصْبَحَ النَّاسُ فَوْضَى لَا
سُرَاةُ لَهُمْ، وَلَا خَيْرٌ يَجْمِعُهُمْ، وَلَا زَاجِرٌ يَزْجُرُهُمْ، وَفِي هَذَا الْفَسَادِ الْعَظِيمِ، وَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ حُسْنَ الدِّينِ فِي
أَمْرِهِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

(المن)

□ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَثَالُ السَّابِعُ: مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِبَاحةِ الْبَيْوَعِ، وَالْإِبْجَارَاتِ، وَالشَّرِكَاتِ**
وَأَنْوَاعِ الْمُعَامَلَاتِ الَّتِي تُتَبَادِلُ فِيهَا الْمَعَاوِضَاتِ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْأَعْيَانِ، وَالْدِيُونِ، وَالْمَنَافِعِ وَغَيْرِهَا.

(الشرح)

هذا المثال السابع للأمور الْكُلِّيَّةِ الَّتِي فيها مَحَاسِنُ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِسْلَامَ وَسَعَ لِلنَّاسِ فِي
 معاملاتهم، ولم يضيق عَلَيْهِمْ؛ فَالْأَصْلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْإِبَاحَةِ، وَإِنَّمَا مَنْعِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ مَا فِيهِ
 مَفْسَدَة، مَا فِيهِ غُشٌّ، أَوْ غَرْرٌ، أَوْ ظَلْمٌ، مَا حَرَّمَ الْإِسْلَامُ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ إِلَّا مَا فِيهِ غُشٌّ، أَوْ فِيهِ غَرْرٌ أَوْ فِيهِ
 ظَلْمٌ، وَوَسَعَ عَلَى النَّاسِ فِي معاملاتهم، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مِنْ
 سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحِرِّمْ مِنْ أَجْلِ مَسَأْلَتِهِ». مُتَّقِّ عَلَيْهِ.

دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ مَا يَسْأَلُ لَكَانَ مَبَاحًا، وَإِنَّمَا حُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسَأْلَتِهِ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ، فَهُوَ مَا عَفَا عَنْهُ». رَوَاهُ
 التَّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَحَسَنُ الْأَبْنَانيُّ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْإِبَاحَةِ وَالْتَّوْسِعَةِ، وَهَذَا
 غَایَةُ الْحُسْنِ، فَإِنَّ النَّاسَ تَخْتَلِفُ حَاجَاتِهِمْ، وَتَتَنَوَّعُ مَعَالِمُهُمْ، فَلَوْ ضَيَّقَ عَلَى النَّاسِ فِي الْمُعَامَلَاتِ لَوَقَعُوا فِي
 حَرْجٍ وَمَشْقَةٍ، لَكِنَّ الْإِسْلَامَ وَسَعَ عَلَيْهِمْ.

(المن)

□ **قال رَحْمَهُ اللَّهُ:** فقد جاءت الشريعة الكاملة بحلٍّ هذا النَّوْعُ، وإطلاقه للعباد لاشتماله على المصالح في الضروريات، وال حاجيات، والكماليات.

(الشرح)

المصالح على ثلاثة أقسام:

- ضروريات.
- و حاجيات.
- و تحسينيات.

والمصالح الضرورية أعلى المصالح، وهي التي لو فقدت هلك الناس، أو وقعوا فيها يُشبه الهلاك، وهي حمسة: (حفظ الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال)، هذه المصالح الضرورية وال حاجيات هي المصالح التي لو فقدت لوقع الناس في حرج، كمصلحة قصر الصلاة للمسافر ومصلحة الفطر للمريض؛ فإنها لو لم تشرع لوقع الناس في حرج، ومصلحة الإجارة؛ فإنها لو لم تشرع الإجارة لوقع الناس في حرج. وأما الكماليات، أو التحسينيات؛ فهي المصالح والمنافع التي لا يُوقع فقدُها في الهلاك، ولا في الحرج، لكن فيها تزيين للحياة، وتكميل للحياة، كأكل أنواع الفواكه، أكل أنواع الفواكه، هذه مصلحة تكميلية، فإن الإنسان لو لم يأكل الفاكهة ما يملك، ولا يقع في مشقة، وهذه المصالح أغفلها إنما يحصل بالمعاملات، فوسع على الناس فيها لتعلق المصالح بها، يعني وسع على الناس في المعاملات لتعلق المصالح بها.

(المن)

□ **قال رَحْمَهُ اللَّهُ:** وفاحت للعباد فسحاً صلحت به أمورهم، وأحوالهم، واستقامت معايشهم وشرطت الشريعة في حل هذه الأشياء الرضا من الطرفين.

(الشرح)

شرطت الشريعة في حل المعاملات أموراً تدفع الضرر، منها: الرضا من الطرفين، إنما البيع عن تراضٍ، فلا بد من رضا البائع، ولا بد من رضا المشتري حتى يصح البيع.

(المن)

□ قال: واشتمال العقود على العلم.

(الشرح)

اشترطت الشريعة حل المعاملات، عدم الجهالة؛ فالجهالة في المعاملات ممنوعة.

(المن)

□ قال: ومعرفة المعقود عليه كذلك، وموضع العقد، ومعرفة ما يتَّرَّتبُ عليه من الشُّروط.

(الشرح)

لَا بُدَّ أن تكون الشروط معلومة حتى تكون معتبرة.

(المن)

□ قال رَحْمَةُ اللَّهِ: ومنعت من كُلِّ مَا فيه ضررٌ، وظلمٌ من أقسام الميسر، والربا، والجهالة^(١)، فمن تأمل المعاملات الشرعية رأى ارتباطها بصلاح الدين والدنيا.

(الشرح)

أما ارتباطها بصلاح الدين، فإن الإنسان إذا لزم الشرع في المعاملات يُثابُ على ذلك، ويكون ماله حلالاً، وللهال الحال أثراً في صلاح الدين كما أن للهال الحرام أثراً في فساد الدين.

(المن)

□ قال رَحْمَةُ اللَّهِ: وشهدَ الله بسعَة الرَّحْمَةِ، وتمام الحِكْمَةِ، حيث أباح سبحانه لعباده جميع الطيبات من مكاسب، ومطاعم، ومشارب، وطرق المنافع المنظمة المحكمة.

□ قال رَحْمَةُ اللَّهِ: المثال الثامن: مَا جاءت به الشَّرِيعَةُ من إباحة الطيبات من المطاعم والمشارب والملابس والمناكح وغيرها.

(الشرح)

هذا المثال الثامن للأمور الْكُلْلِيَّةِ التي فيها محسن الإِسْلَامُ، وهي محسن وهو التوسيعُ على الناس في العادات، وما هي العادات؟ العادات كل أمرٍ منفعته دُنيويَّة، (اللباس، الأكل، الشرب من العادات)،

(١) كما قدمنا.

فَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ النَّافِعَةِ الْإِبَاحَةِ، فَأَبَاحَ اللَّهُ الطَّيِّبَاتَ لِتَطْبِيبِ الْحَيَاةِ، وَحَرَّمَ الْخَبَائِثَ وَمَا يَضُرُّ، وَفِي هَذَا تَوْسِعَةً عَلَى النَّاسِ، وَمَنْعُ لِمَا يَضُرُّهُمْ، يَا إِخْوَةَ الْبَلْدَانِ تَخْتَلِفُ، وَالْأَرَاضِي تَخْتَلِفُ، فَلَوْ كَانَ الْمَبَاحُ مِنَ الْعَادَاتِ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ لَوْقَ النَّاسِ فِي حَرْجٍ، أَلَا تَرَوْنَ تَنْوِعَ الْأَلْبِسَةِ؛ لِأَنَّ حَاجَةَ النَّاسِ تَخْتَلِفُ، أَنَّاسٌ فِي بَلْدٍ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ الْمَلْوَنَ، وَأَنَّاسٌ فِي بَلْدٍ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ الْأَبِيسَ، وَأَنَّاسٌ يَحْتَاجُونَ غَطَاءَ الرَّأْسِ، وَأَتَكَلَّمُ عَنِ الرَّجُلِ، وَأَنَّاسٌ تَكُونُ حَاجَتَهُمْ كَشْفُ الرَّأْسِ، فَلَوْ ضُيقَ عَلَى النَّاسِ فِي هَذَا الْوَقْعِ النَّاسِ فِي حَرْجٍ.

فَالْأَصْلُ أَنْ كُلَّ طَيِّبٍ نَافِعٌ مِنْ لِبَاسٍ، أَوْ أَكْلٍ، أَوْ شَرَبٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَمْوَالِ الدُّنْيَا، الْأَصْلُ أَنَّهُ مُبَاحٌ، وَمِنْ حَرَّمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ طَالِبَنَاهُ بِالْدَلِيلِ، أَوْ الْمَانِعُ كَأَنْ يَكُونَ خَبِيَّاً، أَوْ يَكُونَ ضَارًا وَإِلَّا رَدَنَا قَوْلَهُ، فَالْمَبَاحُ مِنَ الْعَادَاتِ وَاسِعٌ، وَالْمَحْرُمُ قَلِيلٌ.

قال الله عز وجل: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوْحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فِيَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لِعَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٤٥]. الله أكبر.

انظر: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأعراف: ١٤٥]؛ إِذَا الْأَصْلُ فِي الطَّعَامِ الْحِلٌّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً، أَوْ دَمًا مَسْفُوْحًا، أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ، أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لِعَيْرٍ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ضَارَةٌ؛ وَلَذِكْرُ قُلْنَا: الضَّارُ مَحْرُمٌ: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

سُبْحَانَ اللَّهِ حَتَّىٰ مَعَ كُونِ الْمَحَرَّمَاتِ مِنْ أَمْوَالِ الدُّنْيَا قَلِيلَةٌ، لَوْ أُضْطُرَّ إِلَيْهَا إِلَيْهَا تُبَاحُ لَهُ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وَالْشَّاهِدُ: أَنَّ اللَّهَ عَلَقَ الْأَكْلَ بِالْطَّيِّبِ، فَهَذِهِ عِلْمُ حِلٍّ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الْطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿الَّذِينَ يَتَبَعَّونَ الرَّسُولَ الَّذِي أَمَّى الَّذِي يَحْدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْهُمْ فِي التَّوْرَأَ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الْطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَابِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

فَدَلَّ هَذَا عَلَىٰ مَا قَرَرْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي عَادَاتِ النَّاسِ مِنْ أَكْلٍ، وَشَرَبٍ، وَلِبَاسٍ، وَمَرْكُوبٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ الْحِلٌّ إِلَّا إِذَا كَانَ خَبِيَّاً، أَوْ كَانَ ضَارًا، وَهَذَا فِي مَصْلَحةِ إِلَيْهِ الْمُنْهَاجُ، وَأَنْ يُحْرَمَ عَلَيْهِ الضَّارُ.

(المن)

□ **قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:** فَكُلْ طَيْبٌ نافعٌ، فقد أباحه الشارع من أصناف الحبوب، والثمار، ولحوم الحيوانات البحرية مطلقاً، والحيوانات البرية، ولم يمنع من هذا إلَّا كل خبيثٌ ضارٌ على الدين أو العقل، أو البدن، أو الْمَالِ، فما أباحه؛ فَإِنَّهُ مِنْ إِحْسَانِهِ سُبْحَانَهُ وَمَحَاسِنُ دِينِهِ، وما منعه؛ فإنَّه مِنْ إِحْسَانِهِ، حيث منعهم مما يضرُّهم.

(الشرح)

ما أباحه من إحسانه؛ لأنَّه لصلاحة الناس، وما منعه منها من إحسانه؛ لأنَّ فيها ضرراً بالناس فالله أحسن إليهم بأن منعهم منها.

(المن)

□ **قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:** وما منعه؛ فإنَّه من حيث منعهم مما يضرُّهم، ومن محسن دينه، حيث إنَّ الْحُسْنَى تابعُ للحكمة، والمصلحة، ومرااعة المضار، وكذلك ما أباحه من الأنكحة، وأنَّ للعبد أن ينكح ما طاب لَهُ من النساء مئْنَى، وثلاث، ورابع لما في ذلك من مصلحة الْطَّرَفَيْنِ، ودفع ضرر الجانيين.

(الشرح)

النِّكاح مشروع في دِيننا، وهو من سُنَّة النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن سُنَّة الأنبياء عليهم السلام من قبله، والله عَزَّ وَجَلَّ أباح للرجل أن ينكح ما طاب لَهُ من النساء مئْنَى، وثلاث، ورابع قالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَئْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣].

لكن انظر مَا قالَ الشَّيْخُ، قالَ لِمَا في ذلك من مصلحة الْطَّرَفَيْنِ، ودفع ضرر الجانيين، وشيخنا يتكلم عن النِّكاح سواء تزوج واحدة، أو تزوج الرجل شتتين، أو تزوج الرجل ثلاثة، أو تزوج الرجل أربعاً، فيه مصلحة للطرفين، بل من لطيف فقه شيخنا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أنه عدّ مصالح ترجع على الزوجة الأولى من زواج الزوج بزوجة ثانية، مع أنَّ الشيخ مَا عدّ، ونظم العلاقة بين الزوجين، فقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَعَاشُرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وَقَالَ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(المتن)

□ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَمْ يُجْعَلْ لِلْعَبْدِ الْجَمْعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ حِرَائِرٍ لِمَا يَتَرَبَّ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الظُّلْمِ وَتَرْكُ الْعَدْلِ.**

(الشرح)

الله أعلم بعباده، فلما منع من أن يتزوج الرجل خمساً أو ستة، علمنا أن في ذلك مفسدة، وأن الرجل لا يستطيع العدل مع ذلك.

(المتن)

□ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعَ أَنَّهُ حَثَّ عَنْدَ خَوْفِ الظُّلْمِ، وَغَيْرِ الْقَدْرَةِ عَلَى إِقَامَةِ حَدُودِ اللَّهِ فِي الزَّوْجِيَّةِ عَلَى الْأَقْتَصَارِ عَلَى وَاحِدَةٍ، حِرْصًا عَلَى نَيلِ هَذَا الْمَقْصُودِ.**

(الشرح)

الإسلام لم يطلق للرجل العنان في أن يتزوج ثانيةً، ثالثة، ورابعة، وإنما قيد هذا بالعدل، فقال سبحانه: **﴿فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَا تَعْدِلُوا﴾** [النساء: ٣]، إن خفتم ألا تعدلوا العدل الواجب فواحدة، ولن تستطيع أن تعدلوا بين النساء، ولو حرصتم، أي: في محبة القلب، فهذا لا يملكه الإنسان، وجعل الظلم بعد التعدد معصية وكبيرة من كبائر الذنوب، يعني قبل أن يعدد الرجل، قال الله عز وجل: **﴿فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾** [النساء: ٣].

قال الفقهاء: إن خشي من نفسه عدم العدل، ذكرت لكم في الفقه إذا قلنا: إن خشي - معناه يمكن ويمكن، إن خشي من نفسه عدم العدل؛ فالتردد في حقه مكره، وإن علم من نفسه عدم العدل فالتردد في حقه محظوظ، فإذا عدد جعل الشرع الظلم لإحدى الزوجتين كبيرة من كبائر الذنوب، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من كانت له امرأتان، فمال إلى إحداهما يوم القيمة وشقة ساقط»، وفي رواية: **«وَشَقَّةٌ مَائِلٌ»**، رواه الحمسة، وصححه الألباني، وهذا من محسن الإسلام، ما منع التعدد، فإن في منع التعدد فساداً عريضاً، يعود على الرجل، ويعود على النساء، وما أطلق التعدد، وهذا من محسن الإسلام.

(المتن)

□ **قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ: وَكَمَا أَنَّ الزَّوْاجَ مِنْ أَكْبَرِ النِّعَمِ.**

(الشرح)

الزوج نعمة وآية، كما قال الله عز وجل: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً» [الروم: ٢١]، هو آية، وهو أيضًا نعمة، ففيه المودة، وفيه الرّحمة، وفيه السكن، وفيه الطمأنينة، فهو نعمة.

(المتن)

□ **قَالَ: وَكَمَا أَنَّ الزَّوْاجَ مِنْ أَكْبَرِ النِّعَمِ، وَمِنْ الْضَّرُورِيَّاتِ، فَإِبَاحةُ الطَّلاقِ كَذَلِكَ.**

(الشرح)

إباحة الطلاق نعمة بشرط إحسان هذا الأمر؛ لأنّه قد تضيق الحياة بين الزوجين، فتصبح المرأة للرجل شقاءً، فلو لم يشرع الطلاق كما عند النصارى لوقع الرجل في ضيق شديد، وترتب على ذلك مفاسد نراها اليوم عند القوم، بل من حُسن الإسلام أنه حتى المرأة إذا ضاقت عليها الحياة مع الرجل، وخافت أن لا تقيم حدود الله، وأبى الرجل أن يطلقها أن لها أن تخالعه، وأن تفدي نفسها بمالٍ.

طيب، يقول قائل: لماذا كان الطلاق بلا مال، والخلع بمال؟ نقول: هذا من محسنات الإسلام؛ لأنّ الذي يطلق هو الزوج، وقد دفع المهر، وأما الذي يخالع؛ فهو المرأة، وقد أخذت مهرًا من الزوج فالإسلام في هذا كله محسن.

قال: فإباحة الطلاق كذاك خشية عيشة الإنسان مع من لا تلائمه، ولا توافقه، واضطراره للبقاء في ضنك الحال، وشدّة العسر: «وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِي اللَّهُ كُلُّا مِنْ سَعْتِهِ» [النساء: ١٣٠].

فإذا نظرت في أحكام الإسلام حتى بعد الطلاق، تجد فيها حسنة: «وَلَا تَنْسُوْ الفَضْلَ بَيْنَكُمْ» [البقرة: ٢٣٧]، «فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ» [البقرة: ٢٢٩]، انظر الحسن في الإمساك، الإمساك بالمعروف، وانظر التسريح، التسريح بإحسان، ثم بعد الطلاق: «وَلَا تَنْسُوْ الفَضْلَ بَيْنَكُمْ».

فالإسلام كله محسن في هذا الباب، نقف عند هذه النقطة، ونكمّل غداً إن شاء الله الدرس الأول قبل الظهر الساعة الحادية عشر والنصف إن شاء الله، والدرس الثاني بعد الظهر، والدرس الثالث بعد العصر، نختّم فيه الرسالة إن شاء الله عز وجل قبل الله من الجميع، وحقق لجميع الآمال، والله تعالى أعلم وأعلم.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ